

April 2007



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

المجلس

الدورة الثانية والثلاثون بعد المائة

روما 18-22 يونيو/ حزيران 2007

حالة مشاركة منظمة الأغذية والزراعة في
إصلاحات منظومة الأمم المتحدة

أولاً- السياق الحالي لإصلاحات منظومة الأمم المتحدة

1- كانت إحدى نتائج القمة العالمية لعام 2005 هي دعوة أمين عام الأمم المتحدة إلى "إطلاق العمل من أجل زيادة تدعيم الإدارة والتنسيق بين الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، بحيث تستطيع الإسهام بصورة أكثر فعالية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية التي تشمل مقترحات تدعو الدول الأعضاء إلى النظر في إنشاء كيانات تدار بطريقة محكمة في ميادين التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة". وقد أدى هذا إلى قيام أمين عام الأمم المتحدة بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة.

2- وقد أطلق تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2006، وصدر كإحدى وثائق الجمعية العامة مع مذكرة إيضاحية من الأمين العام في 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2006. وذكر الأمين العام في مذكرته الإيضاحية "لقد قررت المضي قدماً في تنفيذ بعض هذه التوصيات، خاصة أن العديد منها يقوم على الإصلاحات والمبادرات التي بدأ في تنفيذها بالفعل الرؤساء التنفيذيون لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها". وحددها بعد ذلك بأنها برامج قطرية تجريبية موحدة في نطاق برنامج أمم متحدة واحدة، وتعزيز هياكل المساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة، وإدخال التحسينات على الممارسات المعتمدة في تسيير الأعمال، وإجراء استعراض لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخاً إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة في موقع المنظمة على شبكة الانترنت www.fao.org.

3- تم عرض تقرير من الأمين العام الحالي، متضمناً مقترحاته بشأن تقرير الفريق رفيع المستوى، على الجمعية العامة في أبريل/ نيسان 2007. وهذا سيتيح للجمعية العامة الفرصة للمضي في النظر في التقرير بصفة رسمية. وقد أوضح الأمين العام في تقريره أنه من الضروري النظر إلى تقرير الفريق رفيع المستوى في إطار عدد من عمليات الإصلاح الجارية في منظومة الأمم المتحدة مع الأخذ في الاعتبار المناقشة التي قطعت شوطاً إلى الأمام بين الوكالات التي يوجد مقرها في روما بشأن الأمن الغذائي.

ثانياً- البرامج التجريبية للأمم المتحدة واحدة

4- فيما يتعلق "بإنشاء خمس برامج قطرية تجريبية في نطاق برنامج أمم متحدة واحدة" حددت ملاحظة الأمين العام السابق للأمم المتحدة خمس بلدان أعربت عن رغبتها في أن تكون من بين البلدان التي تجرب فيها هذه البرامج "وأنا بصدد تحديد المعايير المناسبة لاختيارها بعناية. وبغية تحقيق أقصى قدر من النتائج يلزم ضمان تجريب البرنامج القطري الموحد في بلدان تتفاوت فيها مراحل التنمية، وأن الاضطلاع ببرامج تجريبية دقيقة التصميم والتنفيذ استناداً إلى مبدأ تولي البلدان زمام إدارتها سيشكل الأساس لمواصلة تطوير النهج المتمثل في توحيد أنشطة الأمم المتحدة وتوسيع نطاقه".

5- كلّف الأمين العام مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفته رئيساً لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بمهمة المضي قدماً في البرامج التجريبية التي تنفذ في ثمانية بلدان (ألبانيا، الرأس الأخضر، موزامبيق، باكستان، رواندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فيتنام). ويشار إليها الآن بالبرامج التجريبية "لأمم متحدة واحدة". وقد بدأ بالفعل إطلاق اثنين من هذه البرامج التجريبية في نطاق مبادرة المكتب المشترك للبرامج التجريبية (الرأس الأخضر، وفيت نام) والتي استندت إلى إصلاحات سابقة صادقت عليها الجمعية العامة. ولم يتسن الوصول إلى اتفاق جماعي بشأن معايير اختيار البلدان التجريبية الثمانية.

ثالثاً- التحديات التي تواجه البرامج التجريبية:

الجوانب التي يلزم اختبارها

6- تشارك منظمة الأغذية والزراعة في مبادرة البرامج التجريبية للأمم المتحدة واحدة التي تطبق في البلدان التي طلبت حكوماتها أن تكون ضمن البلدان التجريبية، وذلك بغرض القيام، إلى جانب المنظمات الأخرى المعنية، باختبار النهج المختلفة التي تمكن منظومة الأمم المتحدة من الاشتراك في أساليب العمل التضامني ذي الكفاءة التكاليفية على المستوى القطري، بما في ذلك (1) الأساليب التي تعمل على تولي البلدان زمام إدارة العمليات الإنمائية القطرية وقيادتها، (2) الأساليب التي توائم بين منهجيات التنسيق التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة وبين القدرات القطرية المختلفة، (3) المنهجيات الفنية الموجهة إلى النتائج والمتعلقة بالمبادرات المشتركة، (4) استخدام النهج الشامل أو المواضيعي المستخدم بالفعل في المساعدات الإنسانية (والذي يمكن أيضاً استخدامه لاختبار التعاون الابتكاري بين كيانات

منظومة الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها)، (5) النهج التي تتبع لتحديد أسلوب ارتباط منظومة الأمم المتحدة بهيكل المساعدات الجديد الموجود في عدد من البلدان التجريبية ومساهمتها فيه مثل تقديم الدعم المالي، ووضع إستراتيجية مشتركة للمساعدات، وإتباع النهج التي تطبق على مستوى القطاع إلى جانب التنسيق والتعزيز الشاملين.

7- سيكون من الضروري أيضاً اختبار نهج جديدة تشتمل على ما لدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة من قدرات وأنشطة في مجال الأعمال الميدانية بما في ذلك (أ) الروابط الوثيقة بين الوظائف المعرفية/ المعيارية والوظائف التنفيذية (ب) التعاون مع كيانات من خارج منظومة الأمم المتحدة (البنك الدولي، بنوك التنمية الإقليمية، المنظمات غير الحكومية) (ج) المشورة الفنية في مجال السياسات التي تحظى باهتمام مستمر من جانب البلدان التي بلغت مرحلة الدخل المتوسط أو في طريقها إلى الوصول إليها، (د) الأنشطة الإقليمية التي تعمل في اتجاه تحقيق التكامل الاقتصادي أو مقاومة التهديدات/ التحديات (الجراد، أنفلونزا الطيور، الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية العابرة للحدود). ويشكل عدد قليل من هذه الأنشطة في الوقت الحاضر جزءاً من الأداة البرمجية الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة، وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتي هي بمثابة وعاء للبرامج القطرية لصناديق وبرامج الأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي) وإن كان يتوقع أن تصبح الركيزة الرئيسية للبرامج القطرية الموحدة.

8- كما تستطلع البرامج القطرية التجريبية (1) مدى قدرة الأنشطة المشتركة التي تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمية، ومنظمة العمل الدولية وغيرها على دعم الأولويات القطرية في نطاق البرنامج القطري الموحد (2) كيف يمكنها توزيع الأموال التي يتم جمعها بحيث تظهر جميعاً كأهم متحدة واحدة على المستوى القطري، (3) كيفية تحقيق توازن أفضل بين الأولويات القطرية الاجتماعية والاقتصادية في نطاق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، (4) كيف يمكن للأدوار القيادية القوية (من جانب المنسق المقيم أو ممثل الأمم المتحدة) أن تعمل معاً من أجل حسم ما يمكن أن ينشأ من تعارض في المصالح داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بسبب الأدوار التي يقوم بها بالفعل نيابة عن منظومة الأمم المتحدة والأدوار التي يقوم بها نيابة عن نفسه، (5) استكشاف أفضل أسلوب يضمن استغلال قدرات منظومة الأمم المتحدة.

9- إزاء هذه الخلفية التي توضح ما تنطوي عليه البرامج التجريبية للأمم المتحدة واحدة من تعقيدات، دعت أمانة المنظمة إلى ضرورة وجود اتفاق بين الوكالات على تقييم هذه البرامج التجريبية، والتأكيد على الحاجة العاجلة إلى وضع خطوط أساس ونقاط إرشادية. كما اقترحت أن يكون فريق التقييم التابع للأمم المتحدة، الذي يضم رؤساء وحدات التقييم بمنظومة الأمم المتحدة، مسؤولاً عن التقييم. ومن شأن البدء بإجراء تقييم أولي شامل للبرامج التجريبية ثم إجراء تقييم للتجربة بعد نحو ثلاث سنوات أن يعطي دليلاً على مدى ملائمة البرامج التي أمكن اختبارها وإمكانية تطبيقها

على نطاق واسع، كما يمكن أن يساعد الهيئات الحكومية الدولية المختصة في اتخاذ قرار بشأن إصلاحات منظومة الأمم المتحدة.

رابعاً- مشاركة المنظمة

10- على المستوى العالمي، تشارك أمانة المنظمة مشاركة كاملة في عمل الآليات المشتركة بين الوكالات والتي تقدم الدعم للبرامج التجريبية الثمانية. وهذه تشمل آليات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعنية وهي: مجموعة المكتب المشترك والبرامج التجريبية للأمم المتحدة واحدة، ومجموعة البرنامج والإدارة وآلياتها الفرعية ذات الصلة، إلى جانب آلية جديدة على مستوى الأمين العام المساعد/ المدير العام المساعد وهي لجنة الدعم التي أنشئت لمراقبة البرامج التجريبية. كما يوجد أيضاً ارتباط بين مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ولجانه الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج والإدارة وبين البرامج التجريبية الثمانية وتقييمها.

11- يوجد تمثيل كامل للمنظمة في سبعة من البرامج التجريبية في نطاق "أمم متحدة واحدة"، كما أنها تشترك في الاجتماعات/ المناقشات المتعلقة بتلك البرامج التجريبية. وألبانيا هي القطر التجريبي الوحيد الذي تظهر فيه المنظمة كوكالة غير مقيمة، ولكن يوجد ممثل قطري لضمان وجود اتصال مع الحكومة وكيانات منظومة الأمم المتحدة، يدعمه فريق متعدد التخصصات في المكتب الإقليمي الفرعي الذي أعيد تنظيمه ليقدم منظمة وسط وشرق أوروبا. ومع إطلاق برامج تجريبية للأمم المتحدة واحدة في أوائل 2007، تم القيام على المستوى القطري بمناقشة أو بلورة "خطط طريق" نحو إنشاء برنامج "أمم متحدة واحدة" على الصعيد القطري يضم برنامجاً واحداً، وقائداً واحداً، وميزانية واحدة، ومكتباً واحداً. أما عملية تحديد مفهوم واحد "لأمم متحدة واحدة" فقد انطلقت من أساس مختلف في كل بلد من البلدان الثمانية. وقد اشتركت المنظمة عن كثب في هذه العمليات، بغض النظر عن التواجد بشكل محدود في ألبانيا.

12- يدعم قدرة المنظمة على الاستجابة لمتطلبات الإصلاح في منظومة الأمم المتحدة تلك التدابير التي تنفذ استجابة للتقييم المستقل للإصلاحات التي تجري داخل المنظمة وتوجهها نحو اللامركزية. ومن التغييرات ذات الصلة تطبيق نموذج جديد للتشغيل وتفويض المسؤوليات الإدارية والمالية والبرامجية إلى ممثلي المنظمة القطريين. ويقوم الفريق الإقليمي الفرعي متعدد التخصصات، الذي يتألف من موظفين فنيين من بينهم ممثلي المنظمة في الإقليم الفرعي، بتسهيل نقل أفضل الممارسات والمساعدة في تنشيط القدرات حتى تتمكن من الاستجابة للمنافع العامة العالمية العابرة للحدود. وسيكون دورهم ضروري في مجال تقديم المشورة للبلدان فيما يتعلق بالبرامج التجريبية.

13- تمضي عملية صياغة أو مراجعة الأطر الإقليمية للأولويات المتوسطة الأجل في البلدان التجريبية بخطى سريعة بغرض تسهيل مشاركة المنظمة في صياغة خطة واحدة/ برنامج واحد، حيث تشارك الأفرقة الإقليمية الفرعية متعددة التخصصات مشاركة تامة في هذه العملية.

14- قامت المنظمة في يناير/ كانون الثاني 2007 بإجراء مشاورات في روما مع ممثلي المنظمة القطريين في عدد من البلدان التجريبية (موزامبيق، وباكستان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وفيتنام) وموظفي الأمم المتحدة المعنيين بالمقر الرئيسي لبحث ما يترتب على إصلاحات الأمم المتحدة من آثار وما ينشأ عنها من مسؤوليات وما تتطلبه من إجراءات بالنسبة للمنظمة، مع الاهتمام بصفة خاصة بمفهوم "أمم متحدة واحدة" على المستوى القطري.

15- نظرا لصغر مكاتبها القطرية، ستحتاج مشاركة المنظمة في البرامج التجريبية في نطاق "أمم متحدة واحدة" إلى موارد إضافية، لفترة انتقالية، وذلك لتمكين هذه المكاتب من المشاركة في تغيير الإدارة والبرمجة ولضمان قيام المكاتب الإقليمية الفرعية والمكاتب الإقليمية والمقر الرئيسي بتقديم الدعم، إذا لزم الأمر. ونظرا لقيود ميزانية البرنامج العادي في هذه الفترة المالية، فإنه يجري حشد الموارد من خارج الميزانية لهذا الغرض.

16- يعتبر التمويل أحد القيود الرئيسية في الوقت الحاضر، إذ أن التمويل الذي يأتي عن طريق منهجيات عديدة إختارتها الجهات المانحة لم يؤد حتى الآن إلى حدوث تدفق للأموال إلى كثير من منظمات منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري، كما لا توجد معلومات واضحة عن الأموال المتاحة وكيفية الوصول إليها. وتقوم بعض الجهات المانحة بتقديم الأموال إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، والصندوق المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، والصندوق الانتقالي على المستوى القطري، كما تقدم التبرعات إلى منظمات منظومة الأمم المتحدة مباشرة.

17- فيما يتعلق بالممارسات المحسنة لتسيير الأعمال، التي طالب بها تقرير الفريق رفيع المستوى، شاركت أمانة المنظمة في الدورة التي عقدتها اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالبرامج والإدارة في مارس/ آذار 2007 حيث تم بحث اقتراح يطالب بضرورة وجود استجابة على مستوى المنظومة في هذا المجال. ووافقت اللجنة على وضع خطة عمل مفصلة ومتتابعة للتنفيذ مع إيضاح تكلفتها. وسيتم تطوير خطة العمل بمساعدة اللجنة التوجيهية بحيث تعرض على اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالبرامج والإدارة للموافقة عليها في خريف 2007.

18- يرد في الملحق 1 معلومات تخص كل قطر من الأقطار

خامسا- الخطوات القادمة

19- تدرك المنظمة إدراكا جيدا الفوائد المحتملة لإصلاحات منظومة الأمم المتحدة التي تحقق الترابط والفعالية في بيئة خارجية متغيرة. وتلتزم المنظمة بالعمل مع الآخرين من أجل زيادة قوة تأثير هذه الإصلاحات والتصدي للتحديات المعقدة متعددة الأبعاد وتخفيض التكاليف. لذلك فهي تشارك في البرامج التجريبية الثمانية في نطاق أمم متحدة واحدة، كما تساهم في تصميمها وتنفيذها.

20- ستقوم المنظمة بتنفيذ الإصلاحات الواردة في قرار الجمعية العامة رقم 250/59 "الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية لتطوير منظومة الأمم المتحدة" طبقاً لما يدعو إليه قرار مؤتمر المنظمة رقم 2005/13 المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات. وسيقدم تقرير في هذا الشأن إلى مؤتمر المنظمة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2007. وتتعاون أمانة المنظمة تعاوناً وثيقاً مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وآلياتها الفرعية في هذا المجال. كما ستقوم المنظمة أيضاً، وطبقاً للإرشادات الواردة من أجهزتها الرئاسية، بتنفيذ هذه الإصلاحات التي تنتهي إليها الدراسة الحكومية الدولية للتقرير الصادر عن الفريق رفيع المستوى وكذلك التقرير الصادر عن التقييم الخارجي المستقل، وذلك استكمالاً للإصلاحات التي اقترحها مدير عام المنظمة وصادقت عليها الأجهزة الرئاسية للمنظمة والتي يجري الآن تنفيذها.

21- أتاح قرار الجمعية العامة رقم 250/59 بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات الصادر في 2004، الأساس التشريعي الرئيسي لإصلاح منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري. ويجري الآن إعداد استعراض شامل جديد. وسيقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ببحث الصيغة الأولية لهذا الاستعراض الشامل، دون توصيات محددة، في دورته الفنية في يوليو/ تموز 2007. ومن المتوقع أن تجري المفاوضات ويتم التصديق النهائي على القرار المتعلق بالاستعراض الشامل أثناء دورة الجمعية العامة في نوفمبر/ تشرين الثاني - ديسمبر/ كانون الأول 2007.

22- تولي عمليات الإعداد الأولية للاستعراض الشامل لعام 2007 ولتقرير الفريق رفيع المستوى إهتماماً أكبر للوكالات المتخصصة في إطار إصلاح الأمم المتحدة خلافاً لما كان عليه الحال في الماضي. وستؤخذ في الاعتبار الإسهامات الفريدة لهذه الوكالات في الدعم المقدم من المنظومة ككل والوسائل الكافية لتمكينها من القيام بهذه الإسهامات عند تصميم، وتنفيذ، وتقييم إصلاحات الأمم المتحدة التي تخرج إلى الوجود بناءً على الإرشادات الحكومية الدولية المتعلقة بتقرير الفريق رفيع المستوى والاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام 2007. وسوف يتسنى تحقيق هدف "توحيد الأداء" إذا ما تم حشد الطاقات الكاملة لمنظومة الأمم المتحدة.

23- مع ظهور التطورات المتعلقة بالدراسة الحكومية الدولية لإصلاح الأمم المتحدة ومشاركة المنظمة في الأنشطة الرائدة خلال العام، ستعمل أمانة المنظمة على إحاطة الأجهزة الرئاسية للمنظمة والأعضاء علماً بمجريات الأمور، بما في ذلك عن طريق الندوة التي سيعقدها الممثلون الدائمون للمنظمة في بهو المقر الرئيسي يوم 13 يونيو/ حزيران 2007 والتي تتناول إصلاح الأمم المتحدة. وسيتم عرض وثيقة المجلس هذه على لجنة البرنامج بالمنظمة في دورتها السابعة والتسعين في مايو/ أيار 2007.

الملحق 1

ألف- معلومات قطرية محددة

ألبانيا

24- تساهم المنظمة، باعتبارها وكالة غير مقيمة، إسهاما محدودا في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومن المقرر أن تبدأ في يونيو/ حزيران - يوليو/ تموز 2007 عملية صياغة لإطار قطري للأولويات المتوسطة الأجل. وستتيح ألبانيا الفرصة لاختبار المزايا والعيوب، وكذلك الفرص والتحديات أمام مشاركة المنظمة في البرامج التجريبية للأمم المتحدة واحدة، باعتبارها وكالة غير مقيمة.

الرأس الأخضر

25- شاركت المنظمة ومنظمة الصحة العالمية في صياغة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي سياق "أمم متحدة واحدة" وفي ظل وجود إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطة عمل البرنامج القطري، تقوم المنظمة ومنظمة الصحة العالمية والوكالات غير المقيمة (التي توجد بصفة أساسية في داكار) بمناقشة كيفية إدخال أنشطتها ضمن خطة واحدة/ برنامج واحد موسع وكانت المنظمة قد وقعت على إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية عند وضعه.

موزمبيق

26- تقوم المنظمة بتنسيق عملية إعداد الركيزة الاقتصادية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية- الموسع والذي يحاول ضمان تحقيق قدر أكبر من المشاركة من جانب برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في تدعيم الأولويات القطرية للتنمية الاقتصادية والتي لم يشملها إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتوجد الآن مشاركة فعالة من جانب الكيانات التي لم تحضر إنشاء إطار الأمم المتحدة الأصلي للمساعدة الإنمائية، (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مؤئل الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية).

باكستان

27- بدأت المنظمة في إعداد إطار قطري للأولويات المتوسطة الأجل في باكستان بمشاركة من وزارة الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية. وتشمل الخطوات القادمة إجراء جولة أخرى من المفاوضات مع الحكومة وأصحاب الشأن على المستوى القطري للاتفاق على المجالات التي يمكن أن تساعد فيها المنظمة على المدى المتوسط، وهو ما يساعد بدوره في صياغة "خطة واحدة" خلال الجدول الزمني الذي حدده فريق الأمم المتحدة القطري.

رواندا

28- على الرغم من أن التنمية الزراعية/ الريفية هي إحدى الأولويات القطرية الرئيسية لرواندا (حيث يعمل في الزراعة 90 في المائة من السكان، كما تستأثر الزراعة بنحو 41 في المائة من الناتج القومي الإجمالي) فهي لم تدخل في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ولم يتضح تماما كيف يمكن للدعم المشترك المقدم من المنظمة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في مجال الزراعة أن يخطر في البرنامج الموحد. وتشمل أولويات إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الصحة، والتعليم، والبيئة، والتأمين الاجتماعي، والإدارة.

جمهورية تنزانيا المتحدة

29- استنادا إلى إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، تقوم مجموعات من أفرقة العمل بوضع خمس برامج جديدة مشتركة، ستكون ضمن عناصر برنامج أمم متحدة واحدة. وسيتم مناقشتها مع حكومة تنزانيا وفريق الأطراف المانحة. وتشارك المنظمة مشاركة كاملة في المجموعة 1 التي تركز على توليد الدخل، والتنافسية، والأمن الغذائي، وتوفير العمالة. كما أن المنظمة عضو في اللجنة التوجيهية التي ستقود عملية برنامج أمم متحدة واحدة.

أوروغواي

30- بدأت المنظمة في إعداد الإطار القطري للأولويات متوسطة الأجل بحيث يصبح في وضع يسمح له بالاندماج في برنامج أمم متحدة واحدة. وقد تم إنشاء ثلاث مجموعات من أفرقة العمل في فبراير/ شباط 2007 لبدأ العمل في تطوير برامج مشتركة تدخل كعناصر في برنامج أمم متحدة واحدة. وتشارك المنظمة في المجموعة الأولى من أفرقة العمل التي تركز على التنمية الاقتصادية، والقطاع الخاص، والبيئة، وتغيير المناخ، والمساواة بين الجنسين.

فيت نام

31- تمضي المنظمة في اتجاه المشاركة الكاملة في هذا البرنامج التجريبي (توقيع خطاب نوايا، المساهمة في برنامج أمم متحدة واحدة، وتطوير برامج مشتركة). كما أنها تشارك بالفعل في البرنامج المشترك بشأن أنفلونزا الطيور، وتدخل في برامج مشتركة تتعلق بالمساواة بين الجنسين، والمجموعات الضعيفة من السكان التي تعيش في المناطق الجبلية في الإقليم الأوسط. كما تقوم أيضا بصياغة برنامج مشترك يتعلق بتدعيم سبل المعيشة الريفية استنادا إلى التجربة الناجحة للمنظمة/ حكومة فيت نام التي حققتها مدارس المزارعين الميدانية في مجال التنمية الريفية.